



اجتمع مع سلطان بن أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في الإمارات

نواف السعود: التعاون الخليجي ركيزة لتعزيز أمن الطاقة وتطوير صناعة النفط والغاز



الشيخ نواف السعود خلال استقباله وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات العربية المتحدة والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، سلطان بن أحمد الجابر

في تعزيز جاهزية مؤسساتنا لوكالة مستقبل الطاقة». وشهد الاجتماع استعراض عدد من المبادرات المشتركة التي تسهم في تعزيز التعاون بين الجانبين، وترسيخ شراكة استراتيجية طويلة الأمد تدعم استدامة قطاع الطاقة في المنطقة.

وقال الشيخ نواف: «تجمعنا مع أشقائنا في الإمارات شراكة راسخة تمتد لعقود، ويعكس هذا اللقاء حرص الجانبين على توسيع آفاق التعاون النفطي، والاستفادة من دروس الوضع الراهن في مواجهة الأزمات، بما يسهم

الرئيس التنفيذي مؤسسه البترول الكويتية الشيخ نواف السعود، والرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت أحمد جابر العبدان، إلى جانب عدد من الرؤساء التنفيذيين لشركات القطاع النفطي والأعضاء المنتدبين في مؤسسة البترول

أكّد الرئيس التنفيذي، مؤسسة البترول الكويتية، الشيخ نواف السعود، أن التعاون والتنسيق بين شركات النفط الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثلان ركيزة أساسية لتعزيز أمن الطاقة ومواكبة المتغيرات العالمية في قطاع الطاقة. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده الشيخ نواف مع د.سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، في معرض أحمد الجابر للنفط والغاز، ولحث سبيل تعزيز التعاون المشترك بما يدعم مسيرة التكامل الخليجي في قطاع الطاقة. وضم وفد «أدنوك» عددا من كبار التنفيذيين في المجموعة، فيما مثل الجانب الكويتي

اللقاء تناول أهمية تعزيز استدامة سلاسل الإمداد بالقطاعات النفطية والصناعية

وزير التجارة يبحث مع وزير الصناعة والتكنولوجيا الإماراتي تعزيز التعاون المشترك



وزير التجارة والصناعة أسامة بودي خلال لقائه أمس مع وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات د.سلطان الجابر بحضور مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالكثيف شمالان الجبدي والسفير الإماراتي د.مطر النيايدي

بحث أيضا آليات التنسيق المشترك لتعزيز استمرارية الإنتاج في القطاعات الحيوية وضمان توافر الاحتياجات التي قد تؤثر في سلاسل الإمداد الصناعي والاقتصادي.

وأوضحت أن الجانبين بحثا دراسة الاحتياجات الأساسية لكل دولة بما يدعم تحقيق التكامل الصناعي والاقتصادي بين البلدين كما تم مناقشة السبل الكفيلة بضمان استمرارية الإنتاج

والصناعة أسامة بودي خلال لقائه أمس مع وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات د.سلطان الجابر بحضور مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالكثيف شمالان الجبدي والسفير الإماراتي د.مطر النيايدي

كونا: بحث وزير التجارة والصناعة أسامة بودي خلال لقائه أمس مع وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات د.سلطان الجابر سبل تعزيز التعاون المشترك في القطاعات الصناعي والاقتصادي. وقالت الهيئة العامة للصناعة في بيان له «كونا» إن اللقاء الذي عقد بحضور مدير عام الهيئة بالكثيف شمالان الجبدي وعدد من المختصين بالهيئة تناول أهمية تعزيز استدامة سلاسل الإمداد بالقطاعات النفطية والصناعية بما يسهم في الحفاظ على استمرارية عمليات الإنتاج خلال الظروف الاستثنائية والاستفادة من الدروس المستخلصة من جائحة كورونا والتطورات الجيوسياسية.

في حفل جوائز MEA Finance2026

«بيت التمويل» يحصد جائزة «أفضل تطبيق لإدارة المخاطر والالتزام في الشرق الأوسط وأفريقيا»



مشعل الشايح متسلما للجائزة



أحمد العبيد

ويأتي هذا التوقيع في إطار التزام الكويت بالمعايير الدولية للتعاون الاقتصادي ومكافحة التهريب المالي، وتطبيق معيار التقارير بين الدول ذات الصلة، وهو إحدى معايير الحد الأدنى لمشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحصيل الأرباح (BEPS)، حيث تتيح الاتفاقية التبادل التلقائي لتقارير الشركات متعددة الجنسيات بين السلطات الضريبية، والتي تمكن الدول من الحصول على بيانات دقيقة ومجمعة عن الإيرادات والأرباح والضرائب والنشاط

ويهدف برنامج جوائز MEA Finance Banking Technology إلى تكريم البنوك وشركات التكنولوجيا المالية ومزودي الحلول التقنية الذين نجحوا في تقديم ابتكارات نوعية وتنفيذات متميزة ومساهمات ملموسة في تطوير الخدمات المالية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وخضعت الترشيحات لعملية تقييم متكاملة للتقارير المنشورة من

الالتزام الرقابي وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية وتعليمات الجهات الرقابية، بما يعزز الثقة لدى العملاء والمساهمين وأصحاب المصلحة، ويدعم استدامة الأعمال، ويرسخ مكانة المجموعة كمؤسسة مالية رائدة على مستوى الإدارة من ناحية، وأضاف المدير التنفيذي للالتزام الرقابي في بيت التمويل الكويتي أحمد العبيد، أن البنك يواصل الاستثمار في تطوير منظومة الالتزام والحوكمة من خلال تطبيق أطر متقدمة لإدارة المخاطر المتعلقة بها، وتبني سياسات وإجراءات واضحة، وتعزيز أدوات الرقابة والمتابعة، وتوظيف الحلول التقنية الحديثة لرفع كفاءة أعمال الإدارة وتحقيق أعلى مستويات الفاعلية. وأشار العبيد إلى أن البنك يحرص على تعزيز ثقافة الالتزام والوعي بالمخاطر على مستوى المجموعة، بما

حصد بيت التمويل الكويتي، ممثلا بإدارة الالتزام الرقابي والحوكمة، جائزة «أفضل تطبيقات في إدارة المخاطر والالتزام في الشرق الأوسط وأفريقيا» لعام 2026، ضمن جوائز MEA Finance Banking Technology. وتقديرا لتميزه في تطبيق أفضل الممارسات لإدارة مخاطر الالتزام والحوكمة. وجاء توثيق بيت التمويل الكويتي بهذه الجائزة الإقليمية المرموقة بعد عملية تقييم شاملة شملت المؤسسات المالية المشاركة من مختلف دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، استنادا إلى معايير دقيقة تضمنت مدى قدرة المؤسسات على الحد من مخاطر الالتزام الرقابي، والقدرة على الابتكار، ودفعة تنفيذ الخطط، والمساهمات الفاعلة في تطوير الخدمات المالية. وبهذه المناسبة، أعرب رئيس الالتزام والحوكمة للمجموعة في بيت التمويل الكويتي مشعل الشايح، عن اعتزازه بهذا الإنجاز، مؤكدا أن الجائزة تمثل تقديرا للجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة الالتزام والحوكمة في بيت التمويل الكويتي في تعزيز منظومة إدارة مخاطر الالتزام الرقابي وترسيخ أفضل ممارسات الحوكمة على مستوى المجموعة. وقال الشايح: «تعكس هذه الجائزة نجاح بيت التمويل الكويتي في تطوير منظومة متكاملة لإدارة مخاطر

في إطار الالتزام بالمعايير الدولية ومكافحة التهريب المالي

الكويت توقع اتفاقيتين دوليتين لتعزيز الشفافية الضريبية



وكيلة وزارة المالية أسيل المنيفي تتوسط ممثلي الوفد الكويتي على هامش توقيع الاتفاقيتين

المختدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، برئاسة وكيل وزارة أسيل المنيفي وعضوية ممثلين من هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة ووحدة التحريات المالية، وذلك استعدادا للتقديم المرتقب للكويت لتبادل المعلومات الضريبية عند الطلب، للاستفادة من معرفة آلية سير مراجعة النظراء وطريقة تقييم الدول قبل التقييم النهائي للكويت.

التعاون الدولي في مواجهة التحديات الضريبية المعاصرة. ويعكس التوقيع على الاتفاقيتين مكانة الكويت في منظومة الشفافية المالية العالمية، ليؤكد حرصها على حماية الوعاء الضريبي المحلي وضمان العدالة الضريبية، ويظهر دورها الفاعل في دعم الجهود الدولية الرامية إلى بناء نظام مالي عالمي أكثر نزاهة وشفافية. ويأتي هذا التوقيع على هامش انعقاد الاجتماع السابع لمجموعة مراجعة النظراء التابع لإمانة

وكتلة وزارة المالية أسيل المنيفي تتوسط ممثلي الوفد الكويتي على هامش توقيع الاتفاقيتين

وقعت وكالة وزارة المالية، أسيل المنيفي، في مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالعاصمة الفرنسية (باريس) على اتفاقيتين دوليتين، هما الاتفاقية متعددة الأطراف بين السلطات المختصة بشأن التقارير بين الدول ذات الصلة (CbC-R MCAA) وملحق اتفاقية السلطة المختصة متعددة الأطراف بشأن التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية (Addendum 2,0 CRS MCAA).

من مجلة «يوروموني» تأكيداً لريادتها في مجال إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة

«الوطني للثروات» تحصد جائزة «الأفضل في الكويت للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية»

ركيزة أساسية ضمن مجموعة بنك الكويت الوطني، أحد أكبر المؤسسات المالية في الشرق الأوسط، ما يمنحها قاعدة قوية وخبرة واسعة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، كما تتميز ببيئة العمل الواسعة وتمتد على 9 مدن في 5 دول مختلفة، تقدم من خلالها مجموعة شاملة من الخدمات. وتتبع المجموعة نهجا يركز على إيجاد الحلول المخصصة التي تتناسب مع الاحتياجات الفردية لكل عميل بما يلبي الأهداف المالية الفريدة للأفراد والمؤسسات من ذوي الملاءة المالية العالية. كما تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، بما في ذلك التخطيط المالي للثروات، وإدارة المحافظ الاستثمارية، والخدمات الاستشارية المتخصصة في مجالات المكتب العائلية، والعقارات، وإدارة النقد والائتمان، وكيانات الأمانة المالية الخارجية، مع تصميم استراتيجيات مخصصة تسمى إلى تحقيق أقصى عائد ممكن مع إدارة المخاطر بفعالية.



فريق عمل «الوطني للثروات» متسلما للجائزة

حصدت مجموعة «الوطني للثروات»، المجموعة الرائدة في إدارة الثروات بالمنطقة، جائزة الأفضل في الكويت للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية من مجلة «يوروموني» العالمية المتخصصة في عالم المال والائتمان، ضمن جوائز المجلة للخدمات المصرفية الخاصة للعام 2026، وذلك تقديرا لريادة المجموعة في إدارة الثروات ونجاحها في تقديم خدمات مصرفية مخصصة وحلول استثمارية مبتكرة ترتقي بتجربة العملاء. واستندت معايير «يوروموني» للفوز بهذه الجائزة إلى تحقيق المؤسسات نتائج أعمال متميزة من خلال تقديم خدمات عملاء رفيعة المستوى، وطرح منتجات مبتكرة، واعتماد رؤية استراتيجية واضحة، مع الالتزام بأعلى معايير المسؤولية الائتمانية، ويتميز الفائز بقدرته على تقديم حلول متكاملة لإدارة الثروات، بدءا من إدارة المحافظ الاستثمارية والاستشارات التقليدية، وصولا إلى المصناعات الرقمية المتطورة والاستثمارات البديلة.

أبرز برامج الجوائز السنوية عالميا في مجال إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة، إذ تمنح للمؤسسات التي تظهر تفوقا وابتكارا في هذا القطاع، وتعتمد عملية التقييم على معايير دقيقة تشمل النمو القوي والمبادرات الاستراتيجية والتفوق الرقمي. ولا يقتصر دور مجموعة «الوطني للثروات» على تعزيز ثروات عملائها فحسب، بل تسعى إلى أن تكون الخيار الأول والموثوق في مجال إدارة الثروات، من خلال تقديم حلول مبتكرة متخصصة وشاملة تواكب احتياجات العملاء، وخلق قيمة مضافة تترك أثرا إيجابيا يهدف إلى بناء إرث مالي يدوم لأجيال متعاقبة.

العلاقة التجارية لمجموعة «الوطني للثروات» (NBK Wealth)، والتي تعد أكبر مجموعة لإدارة الثروات محليا ومن الأكبر إقليميا، حيث تستمد قوتها من اسم وعلامة مجموعة بنك الكويت الوطني الرائدة في المنطقة والعالم، والتي يحظى سجلها بتاريخ حافل من الإنجازات والجوائز العالمية تقديرا لجهودها في القطاع المصرفي. ويعكس هذا التنوع الخيارات الاستثمارية المتنوعة والتزامها الراسخ بتقديم خدمات مصرفية شخصية مبتكرة وحلول استثمارية متقدمة تسعى لتلبية تطلعات العملاء وفق أعلى المعايير العالمية، إضافة إلى كفاءة فريق العمل، وقوة استراتيجيات الاستثمار.

وتعد جوائز «يوروموني» للخدمات المصرفية الخاصة من

نبذة عن الوطني للثروات

تعد «الوطني للثروات»

«الوطني»: استمرار الضغوط التضخمية يعزز توقعات بقاء السياسات النقدية المتشددة

على اعتدال وتيرة النشاط الاستهلاكي. أما تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة فقد ارتفع بنسبة 0,4٪ على أساس شهري في مايو، وجاء أقل قليلا من التوقعات، في حين أضاف المؤشر الأساسي بنسبة 0,3٪ إلى قيمته، بما يتسق مع التقديرات. وعلى أساس سنوي، تسارع التضخم العام لنفقات الاستهلاك الشخصي إلى 4,1٪، مسجلا أعلى مستواه منذ أبريل 2023، بينما ارتفع التضخم الأساسي بشكل طفيف إلى 3,4٪، وهو أعلى مستوى منذ أكتوبر 2023، ما يبرز استمرار الضغوط التضخمية. وتدعم هذه البيانات النهج الحذر الذي يتبعه الاحتياطي الفيدرالي، بعدما رفع صناع السياسة النقدية مؤخرا توقعاتهم للتضخم للعام 2026، مع ترجيحهم بقاء معدلي التضخم الكلي والأساسي أعلى بكثير من المستوى المستهدف البالغ 2٪.

وفي المملكة المتحدة ظل قطاع الخدمات في نطاق الانكماش خلال شهر يونيو، إذ تراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى 48,7، مسجلا أضعف قراءة له منذ يناير 2023، في ظل تآثر النشاط لضغوط الأسعار المرتفعة وتراجع ثقة العملاء. كما انخفضت الأعمال الجديدة والتوظيف والأعمال المترامية، على الرغم من تباطؤ تضخم تكاليف المدخلات هامشيا. وفي المقابل، تراجع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي إلى 53,1، ليصل إلى أدنى مستوياته المسجلة في ثلاثة أشهر، إلا أنه ظل ضمن نطاق التوسع. وبلغ الإنتاج الصناعي أعلى مستوياته في 21 شهرا، بدعم من قيام العملاء مؤقتا بتكوين المخزونات تحسبا لزيادات محتملة في الأسعار. إلا أن تباطؤ نمو الطلبات الجديدة يشير إلى احتمال تلاشي هذا الدعم، في حين استمرت اضطرابات سلاسل التوريد وتدمير التكاليف إلى العملاء.

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الأسواق العالمية واجهت خلال الأسبوع الماضي مشهدا معقدا، مع إصدار بعض البيانات الاقتصادية التي اتسمت بالمرورنة النسبية، إلى جانب استمرار الضغوط التضخمية، في وقت يواجه فيه صناع السياسات في الاقتصادات الكبرى معادلة دقيقة تتمثل في دعم النمو دون السماح بترسخ مستويات الأسعار المرتفعة.

ففي الولايات المتحدة، عكست المراجعات الصعودية لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام والفقرة القوية التي شهدتها نشاط القطاع الصناعي صورة اقتصادية إيجابية بوجه عام، إلا أن التراجع المحوظ في الإنفاق الاستهلاكي، إلى جانب استمرار تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي عند مستويات أعلى بكثير من المستوى المستهدف للاحتياطي الفيدرالي البالغ 2٪، ساهم في تعزيز التوقعات باستمرار السياسة النقدية التقييدية حتى نهاية العام. أما منطقة اليورو، فقد قدمت بدورها مؤشرات متباينة، إذ تبني البنك المركزي الأوروبي نبرة متوازنة وحذرة بشأن أي تشديد إضافي للسياسة النقدية، على الرغم من استمرار تخطي التضخم للمستوى المستهدف، في حين سلط تعمق الانكماش في ألمانيا الضوء على التفاوت الواضح في مسارات التعافي بين الاقتصادات المنطقية.

تعد «الوطني للثروات»